

اليرموك: كارثة أكبر من مخيم

هاني المصري*

مخيم اليرموك ضحية الانقسام

ما يحدث لمخيم اليرموك هو ما يحدث للفلسطينيين في سورية، وهو ما يحدث للسوريين في العاصمة دمشق وفي جميع أنحاء سورية.

وما يحدث لمخيم اليرموك بعد اقتحامه من طرف عناصر تنظيم "داعش" بتواطؤ من "جبهة النصرة" لا يمكن تفسيره إلا كإحدى نتائج الانقسام الفلسطيني. وقد قامت عناصر "داعش" بارتكاب جرائم القتل وممارسة هواياتها الإجرامية بقطع الرؤوس، واعتقال المئات، الأمر الذي دفع بالآلاف من الآلاف القليلة المتبقية من نحو ٢٠٠,٠٠٠ كانوا يقطنون المخيم إلى هجرة جديدة أسوأ من الهجرة الأصلية التي تحل ذكراها السابعة والستون في هذه الأيام.

ولا يكفي الفلسطيني اللاجئ ما تعرّض له من معاناة مشتركة مع السوري، بل إنه يعاني تمييزاً إضافياً حتى عندما يختار الهرب من الموت والدمار، فهو ممنوع من الهجرة إلى خارج سورية، وقليلة هي المناطق التي تستقبله في سورية؛ ولهذا السبب، فإن نسبة الفلسطينيين من الضحايا كبيرة، وقد وصل عددهم إلى نحو ٣٠٠٠ ضحية، إلى جانب المعتقلين والمفقودين والجرحى.

واختارت منظمة التحرير تحييد الفلسطينيين في سورية عن الصراع الجاري هناك، لأن القضية الفلسطينية عادلة، وتحتاج إلى دعم العرب، وهي يمكن أن تحصل عليه بغض النظر عن خلافات العرب وصراعاتهم وحروبهم، ولأن التدخل لمصلحة طرف يمكن أن يدفع الفلسطينيين ثمنه غالباً مثلما أثبتت التجربة الفلسطينية الطويلة السابقة، وخصوصاً بعد احتلال العراق للكويت.

كما أن عدم وجود الفلسطينيين في "غيتو" خاص بهم بمعزل عن السوريين، وانتشارهم في مختلف أماكن سورية، وفي مناطق خاضعة لسيطرة الأطراف المتصارعة، يعني أن انحيازهم إلى طرف سيعرّض الفلسطينيين الموجودين في أماكن أخرى للعقاب.

* مدير مركز مسارات - رام الله.

إن الحياد - كما أفهمه - يعني عدم الانخراط في الصراع الداخلي المسلح مع طرف ضد طرف آخر، وهو ليس حياداً بين الشعوب وطموحاتها في التحرر والاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبين الحكام المستبدين الفاسدين، لأن الشعب الفلسطيني الساعي للحرية والاستقلال لا يمكن إلا أن يكون مع الشعوب العربية التي هي عمقه النضالي الذي من دونه لكانت قضيته قد ضاعت منذ زمن بعيد.

لم يكن حياد المنظمة ممكناً لأنه لم يحظ بموافقة الأطراف الفلسطينية الأخرى، فثمة فصائل محسوبة على النظام السوري وحاربت معه، بينما "أكناف بيت المقدس" المحسوبة على "حماس" حاربت ضده، ثم حاربت ضد "داعش" بعد احتلاله الأخير للمخيم. وهذا كله جعل الثمن المدفوع فلسطينياً ممّا يجري في سورية أكبر، إلى درجة الموت من الجوع.

يشكل الموقع الجغرافي لمخيم اليرموك أكبر عبء عليه، فهو بالنسبة إلى النظام خط الدفاع الاستراتيجي عن العاصمة، ولذلك حاصرته قواته، وهي تقصفه بين حين وآخر، لمنع تقدم المعارضة نحو دمشق. أمّا المعارضة على اختلاف ألوانها فتريده رأس حربته الهجوم على دمشق، ولذلك قامت باستهدافه مستغلة الانقسام الفلسطيني، وعدم وجود ميليشيات فلسطينية مسلحة قادرة على حمايته وضمان حياده.

إن تجربة مخيم اليرموك أثبتت أنه كي تنجح سياسة "النأي بالنفس"، فإنها بحاجة إلى موقف فلسطيني موحد وإلى قوة مشتركة، وهذا أمر صعب جداً، لكنه ليس مستحيلًا. وعندما تصورت القيادة الفلسطينية أن اقتحام "داعش" للمخيم سيوفر فرصة للتحالف مع النظام، لأن من المفترض أن "داعش" مستهدف من المحاور المتصارعة تحت عنوان إنقاذ المخيم أو ما تبقى منه، كما ظهر فيما قاله عضو اللجنة التنفيذية الموفد الرئاسي بشأن الحل العسكري، وبشأن تشكيل قوات وغرفة عمليات مشتركة ومكوّنة من ١٤ فصيلاً، سرعان ما تراجع عن هذا الأمر بعد تصاعد الغضب والتدخلات العربية والدولية التي حدثت بعد هذا التصريح من أعداء النظام، وهو ما أدى إلى تذبذب الموقف، وصولاً إلى عودته إلى سيرته الأولى، أي إلى "النأي بالنفس"، الأمر الذي أغضب النظام ودفعه إلى تأجيل زيارة وفد المنظمة التي كانت مقررة في أواخر نيسان / أبريل الماضي إلى موعد آخر لم يحدّد حتى كتابة هذه السطور.

ما يحدث في سورية يُثبت مرة أخرى أن تأثير العوامل العربية والخارجية في السياسة والحياة الفلسطينية عامة، أقوى من قدرة القيادة الفلسطينية على النأي بنفسها، وخصوصاً في ظل الانقسام.

الحياد لا يعني فقدان الحق والقدرة على تأمين الدفاع عن النفس، بحجة أن هذه مسؤولية النظام السوري أو المجتمع الدولي، وأن سورية تشهد حروباً، وأنها تقطعت إلى طوائف متحاربة، وإلى مناطق مسيطر عليها من جانب أطراف متطاحنة.

كما أن الحياد ليس طريقاً للتهرب من تحمّل المسؤوليات والاكتفاء بتقديم بعض المساعدات الإنسانية عن طريق المؤسسات الدولية وغيرها، بل كان على القيادة الفلسطينية أن تفرّق بين الحياد السلبي العاجز والحياد الإيجابي القادر على توفير الحماية للمخيم، في سياق القيام بدور يتلاءم مع مسؤوليات المنظمة المفترض أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما يوجد.

إن القيادة الفلسطينية لم تعط توحيد الموقف الفلسطيني تجاه ما يجري في سورية الأولوية والجهد الكافي، وإنما تركت الساحة للأطراف الفلسطينية المتورطة في الصراع، كما أنها لم تستطع تأمين عودة اللاجئين إلى وطنهم فلسطين، ولا حتى إلى أماكن وجود السلطة في الضفة وغزة، وهي لم تحاول ما فيه الكفاية، أو لم تبذل أقصى جهدها لتحقيق ذلك. لقد كان عليها، وما زال، أن تؤمن الحماية للاجئين في المخيمات، أو تؤمن انتقالهم إلى أماكن لجوء آمنة، مع أن هذا أبغض الحلال.

ولو اختارت القيادة الفلسطينية ذلك منذ البداية، أو أبكر من الوقت الحالي، أو حتى لو اختارته الآن، فإن ذلك سيكون أفضل من الموقف الذي اتخذته وترك فراغاً ملأته الأطراف المتصارعة، وجعل الممثل الشرعي الوحيد يبدو مثل المتضامنين الأجانب، وهو لا يملك إلا دوراً إسعافياً محدوداً.

لا يزال ممكناً القيام بأفضل مما حدث، ولا يزال ممكناً حماية مَنْ تبقى في المخيم ورفع الحصار عنه، فعداء الكل ضد "داعش" يوفر فرصة أفضل لتحقيق ذلك، وللعمل بعد ذلك من أجل عودة المهجرين منه، ويجب عدم السماح باستكمال تدمير الفلسطينيين وتهجيرهم من مخيم اليرموك (عاصمة الشتات الفلسطيني)، الذي يراد تشتيته مرة أخرى كي تضيع القضية، لأن المخيم رمز لقضية اللاجئين التي تجسد جوهر القضية الفلسطينية. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل

فضل مصطفى النقيب ومفيد قسوم

٢٠٧ صفحات ١٠ دولارات